بانخفاض نسبته 50.8 في المئة عن الربع السابق

«المركزي»: الحساب الجاري يسجل فائضاً بـ 108.3 ملايين دينار خلال الربع الثاني

عرض النقد ينخفض 0.1 في المئة خلال اكتوبر الماضي

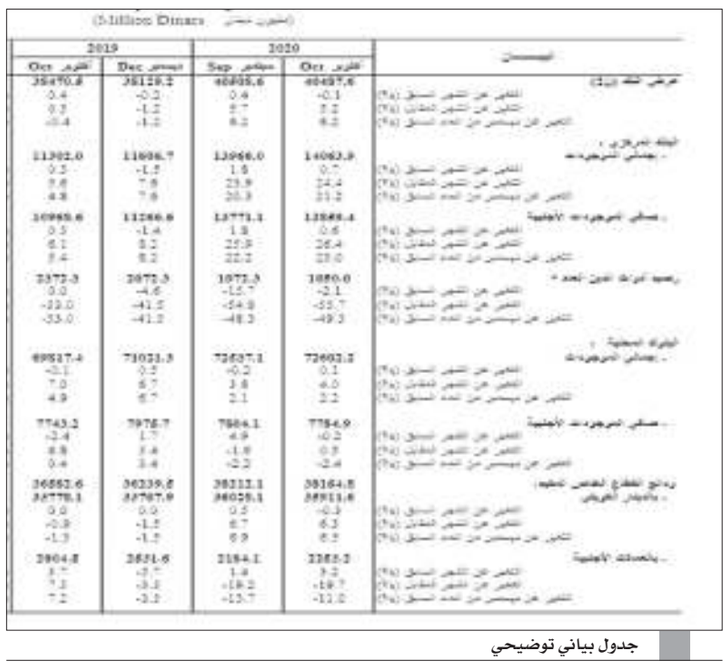
جدول بياني توضيحي

أصدر بنك الكويت المركزي أمس البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت للربع الثاني من عام 2020، وكذلك البيانات المعدلة للربع الأول من عام 2020. وتُظهر تلك البيانات أن الحساب الجاري (الذي يُبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضًا خلال الربع الثاني من عام 2020 بلغ نحو 108.3 ملايين دينار، مقابل فائض بلغ نحو 220.3 مليون دينار خلال الربع السابق، بانخفاض قيمته 112.0 مليون دينار ونسبته 50.8%. ويُعزى انخفاض فائض الحساب الجاري بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة إجمالي المُتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بقيمة بلغت نحو 2269.3 مليون دينار وبنسبة 37.4% مقارنة بالربع السابق من جهة، وانخفاض قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 2157.3 مليون دينار وبنسبة 36.9% مقارنةً بالربع السابق من جهة أخرى.

كما تُظهر البيانات الأولية انخفاض قيمة فائض الميزان السلعي خلال الربع الثاني لعام 2020 بنحو 1681.1 مليون دينار أو ما نسبته 84.1% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 318.6 مليون دينار، مقابل نحو 2000.4 مليون دينار خلال الربع السابق.

وسجل حساب الخدمات (صافي قيمة المعاملات المرتبطة بالخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، وخدمات أخرى، إضافة إلى الخدمات والسلع الحكومية) انخفاضًا في قيمة العجز خلال الربع الثاني من عام 2020 بما قيمته 1293.4 مليون دينار وبنسبة 78.5% ليصل إلى نحو 354.9 مليون دينار مقارنة بعجز بلغت قيمته نحو 1648.2 مليونٌ دينار خلال الربع السابق.

وفيما يتعلق بتطورات الحساب المالي (الذي يسجل معاملات تبادل أصول وخصوم مالية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد المحلي) لميزان مدفوعات دولة الكويت، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أن هناك تدفقًا ماليًا صافيًا إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 748.0 مليون دينار خلال الربع الثاني لعام 2020، مقابل تدفق مالي صاف إلى الداخل بلغ نحو 679.4 مليون دينار خلال الربع السابق.

ونتيجة للتطورات في الحسابات الرئيسية للميزان، سجّل الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال الربع الثاني لعام 2020 فائضًا بلغت قيمته نحو 1734.6 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 91.3 مليونٌ دينار خلال الربع السابق.

وبنظرةٍ أكثر شمولية إلى وضع ميزان مدفوعات دولة الكويت تأخذ في الاعتبار التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات المسجلة ضمن بند «الحكومة العامة»، بالإضافة إلى قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع يُظهر فائضًا خلال الربع الثاني لعام 2020 بلغت قيمته نحو 247.4 مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 87.7 مليونٌ دينار خلال الربع السابق له.

على جانب اخر أظهرت أرقام صادرة عن البنك الكيت المركزي أمس الاربعاء انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 1ر0 في المئة في اكتوبر الماضي على أساس شهري مسجلاً 4ر40 مليار دينار كويتي (نحو 3ر133 مليار دولار أمريكي).

وأوضحت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت في اكتوبر الماضي 3ر0 في المئة لتبلغ 9ر35 مليار دينار (نحو 4ر118 مليار دولار).

وأضافت الإدارة أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 2ر3 في المئة لتبلغ 2ر2 مليار دينار (نحو 2ر7 مليار دولار) في حين استقر إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) عند 9ر2 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار).

وأشارت إلى أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع بنسبة 1ر0 في المئة ليسجل 6ر72 مليار دينار (نحو 5ر239 مليار دولار) موضحة أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفض 3ر0 في المئة ليبلغ 7ر7 مليار دينار (نحو 4ر25 مليار دولار).

وذكرت أن ودائع لأجل لدى (المركزي) انخفضت في اكتوبر الماضي بنحو 2ر6 في المئة لتبلغ ثلاثة مليار دينار (نحو 9ر9 مليار دولار) في حين انخفضت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 3ر0 في المئة لتبلغ 9ر39 مليار دينار (نحو 6ر131 مليار دولار).

ولفتت إلى أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد انخفض الى 375ر1 في المئة في حين هبط تمويل الواردات الكويتية 1ر9 في المئة في اكتوبر الماضي على أساس شهري مسجلا 221 مليون دينار (نحو 3ر729 مليون دولار) بينما استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في اكتوبر عند 8ر305 فلس.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في حين يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

البنك المركزي

ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت إلى 2.2 مليار دينار

«الأحمر» يهيمن على مؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 2ر9 نقطة ليبلغ مستوى 01ر5549 نقطة بنسبة هبوط بلغت 17ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 6ر257 مليون سهم تمت عبر 10497 صفقة نقدية بقيمة 5ر42 مليون دينار كويتي (نحو 5ر144 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8ر2 نقطة ليبلغ مستوى 35ر4456 نقطة بنسبة هبوط بلغت 06ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر200 مليون سهم تمت عبر 5357 صفقة نقدية بقيمة 2ر16 مليون دينار (نحو 55 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 3ر12 نقطة ليبلغ مستوى 60ر6101 نقطة بنسبة هبوط بلغت 20ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر57 مليون سهم تمت عبر 5140 صفقة بقيمة 2ر26 مليون دينار (نحو 08ر89 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 4ر8 نقطة ليبلغ مستوى 11ر4593 نقطة بنسبة صعود بلغت 18ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 12ر164 مليون سهم تمت عبر 3913 صفقة نقدية بقيمة 4ر13 مليون دينار (نحو 5ر45 مليون دولار).

وكانت شركات (بريق) و(المنار) و(قيوين أ) و(ياكو) الأكثر ارتفاعا أما شركات (أعيان) و(أرزان) و(الأولى) و(التعمير) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (تحصيلات) و(كويت ت) و(يونيكاب) و(يوباك) الأكثر انخفاضا.

جلسة منخفضة للبورصة

«الكيماويات البترولية» تحصد مركزين من قائمة «أقوى 50 شخصية أكثر نفوذا» بالشرق الأوسط

حصدت شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية مركزين من قائمة (أقوى 50 شخصيةأكثر نفوذا) في صناعة التكرير والبتروكيماويات بالشرق الأوسط والتي تصدرها سنويا مجلة (التكرير والبتروكيماويات في الشرق الأوسط).

وقالت شركة (الكيماويات البترولية) في بيان صحفي أمس الاربعاء ان الرئيس التنفيذي للشركة مطلق العازمي جاء في المرتبة 19 بالقائمة في حين جاءت نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع وتطوير الأعمال نادية الحجي في المرتبة 35 من نفس القائمة.

وبينت الشركة ان تقرير المجلة في عددها الصادر في ديسمبر الجاري استعرض مسيرة العازمي العملية منذ تخرجه كمهندس صناعي من جامعة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية ليلتحق بالعمل في شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1989 ويكتسب خبرة تمتد لأكثر من 30 عاما في صناعة التكرير وإدارة المصافي بالكويت.

وذكرت ان التقرير اشار إلى تمتع العازمي بخبرة واسعة في تقنيات التكرير والإدارة والتميز التشغيلي ومعالجة تصنيع الهيدروكربونات حيث عمل مديرا للعمليات في مصفاة الشعيبة التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية ليتدرج في المناصب ليشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي ل(الكيماويات البترولية) موضحة أن العازمي قد تم إدراجه بالقائمة العام الماضي في المرتبة 20.

وافادت ان التقرير لفت إلى دور العازمي بإنشاء شركة المشاركة SK picglobal في كوريا الجنوبية مع شركة SKC لإنتاج البتروكيماويات المتخصصة لتلبية التوسع العالمي لمحفظة شركة صناعة الكيماويات البترولية من المنتجات البتروكيماوية كما قام بتطوير فرص للمحتوى المحلي وطرحها لعملية التنفيذ لدعم استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لزيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي في مشاريع ذات القيمة البتروكيماوية.

واوضحت ان التقرير تناول ايضا مسيرة الحجي المهنية التي بدأتها كمهندسة عمليات في شركة البترول الوطنية الكويتية لتتدرج بعدها في العديد من المناصب ومنها كبير مهندسي العمليات ورئيس فريق تصميم مشروع الوقود النظيف لتحديث مصافي شركة البترول الوطنية الكويتية بالإضافة إلى مصفاة الزور الجديدة.

واضافت ان الحجي تدرجت في العديد من المناصب القيادية في الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية لمدة 28 عاما حيث تعد مسؤولة عن قيادة الفرص الاستثمارية للشركة عبر مشاريع الدمج والاستحواذ وإنشاء المشاريع الجديدة وإطلاق الخطط الاستراتيجية طويلة الأجل لأعمال البتروكيماويات في البلاد بالإضافة إلى إدارتها لمجموعة شركات المشاريع المشتركة للشركة محليا وعالميا.

وذكرت ان التقرير اكد ان قطاع الصناعة التحويلية أظهر شجاعة ملحوظة خلال مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد والذي امتد تأثيره على جميع القطاعات حيث تم التركيز خلال هذه الجائحة على الإنتاجية وكفاءة التكلفة والتميز التشغيلي. ولفتت الى ان التقرير ذكر أن المشغلون في الشرق الأوسط يحتاجون إلى إدارة التكاليف بشكل أكثر فعالية وإنشاء عمليات التصنيع الخاصة وسلسلة التوريد والعمليات الوظيفية في العالم حيث أن الإجراءات الاستراتيجية للصناعة اليوم ستحدد مكانتها في المشهد العالمي لقطاع الصناعة التحويلية خلال العقد المقبل اذ سيكون الأشخاص والمشروعات والعمليات والمنتجات هم المكونات الأساسية في التحول.

السنعوسي: «الخليج للتأمين» تستمر في التميز بقوة تصنيفاتها الائتمانية

خالد السنعوسي

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين، الرائدة في مجال تقديم الخدمات التأمينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن قيام وكالة موديز لتصنيف المستثمرين بتأكيد تصنيف القوة المالية للتأمين في فئة «A3» مع التأكيد على النظرة المستقبلية السلبية. بالإضافة إلى ذلك، وضعت وكالة التصنيف إيه إم بست تصنيف القوة المالية «A» ممتاز والتصنيف الائتماني طويل الأجل للمصدر «a» «قيد المراجعة» مع الآثار التطورية بينما وضعت ستاندرد آند بورز تصنيف ائتمان المصدر طويل الأجل «A-» وتصنيفات القوة المالية قيد المراقبة الائتمانية مع الآثار التطورية.

وتأتي إجراءات التصنيف عقب الإعلان الذي أصدرته مجموعة الخليج للتأمين بشأن توقيع اتفاقية للاستحواذ على عمليات شركة أكسا AXA في منطقة الخليج مقابل مبلغ نقدي إجمالي قدره 474.75 مليون دولار أمريكي. والذي سيمكن المجموعة من تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الحالية والوصول إلى أسواق تأمين جديدة في سلطنة عمان وقطر.

كما تتوقع وكالات التصنيف أن هذا الاستحواذ والتكامل الناجح لعمليات أكسا في الخليج سيعزز بشكل ملموس مكانة مجموعة الخليج للتأمين وعلامتها التجارية عبر أسواقها في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعزز مكانتها كعلامة تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة. وأوضحوا أيضا أن هذا سيساعد على تعزيز ملف أعمال المجموعة من خلال تعزيز عروض منتجاتها، والتنوع الجغرافي الذي ينتج عنه، إضافة إلى ما يقرب من مليار دولار أمريكي إجمالي أقساط التأمين المكتتبة.

ويعكس تأكيد التصنيفات لمجموعة الخليج للتأمين ملفها التجاري الإقليمي الممتاز، والرسملة الجيدة المعدلة حسب المخاطر، واستمرار الربحية القوية والقدرة على توافر تدفقات دخل متنوعة من شركاتها التابعة والشركات الزميلة العاملة بالإضافة إلى أنشطتها الخاصة للوفاء بسداد الالتزامات المستمرة وبشكل أساسي في ظل جميع الظروف المتوقعة.

وبهذه المناسبة قال خالد مشاري السنعوسي، المدير الأول للمجموعة – الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين «نحن سعداء بالنتائج المميزة لتصنيفات القوة المالية للمجموعة والمقدمة من وكالات التصنيف العالمية موديز وإيه إم بست وكذلك ستاندرد آند بورز. حيث أن هذه النتائج مبنية على جودة إطار العمل لإدارة المخاطر الشاملة للمجموعة والمبني جيداً مع أدوات وتقنيات ملائمة من أجل تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر على مستوى المجموعة. نحن أول شركة تأمين في الكويت تحصل على تصنيفات من ثلاث وكالات تصنيف ائتماني: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة إيه إم بست (A-) ووكالة موديز(A3) مما يمكّن المجموعة من تقديم خدمات تأمين عالمية المستوى مع وجود علامة تجارية قوية وموحدة في جميع الأسواق التي نعمل بها».